

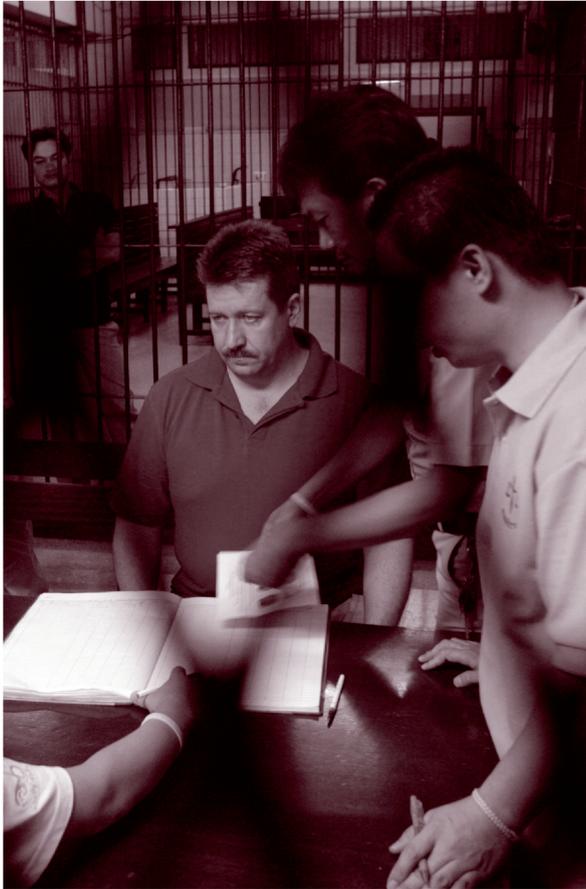
خداع قاتل تحويل وجهة نقل الأسلحة

عملية تحويل وجهة نقل الأسلحة مسؤولة عن بعض من أكبر شحنات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأكثرها فتكاً إلى مناطق النزاع والاقليم التي تنخرها جرائم العنف وعدم الاستقرار. وفي السنوات الأخيرة عملت الشحنات المحولة على تعميم ترسانات أنظمة وحشية في أفريقيا ومجموعات عنف في أمريكا الجنوبية والمليشيات المخيرة في القرن الأفريقي. إن بعضاً من هذه الشحنات ذات كميات ضخمة بحيث أنها تضاهي - كماً ونوعاً - الأسلحة المتوفرة للقوات المسلحة في البلدان الصغيرة. هذا الفصل يبحث بعمق في عملية تحويل وجهة نقل الأسلحة والتدابير الرقابية التي تتبعها الحكومات للكشف عن مخططات التحويل وإيقافها وتفكيك شبكات التهريب التي تنظمها.

لعملية التحويل أوجه عدة تتراوح بين شحنات صغيرة لأجزاء من الأسلحة النارية مقتناة قانوناً ومن ثم تُركب بشكل غير مشروع وتباع عبر الإنترنت، وشحنات ضخمة للأسلحة ينظمها ما يسمى "تجار الموت" الذين ينتقلون بواسطة طائرات عسكرية من الفترة السوفيتية إلى مواقع نائية في الغابات. كما أن الطرق، الوسائل، وأنواع النقل التي يستخدمها المهربون تتباين تبايناً كبيراً بحسب الحالة. إذ تنقل بعض الشحنات مباشرة إلى متلق غير شرعي بينما تتبع أخرى طرقاً ملتوية قاطعة آلاف من الأميال الإضافية. وعلى ذات المنوال، تمتاز بعض عمليات التحويل بالتعقيد، بخطط تفصيلية ينفذها متآمرون يتموقعون في عدة بلدان مختلفة، في حين تتسم مخططات أخرى بالبساطة المذهلة بحيث أن نجاحها متوقف على إهمال أو عجز الحكومة المصدرة فقط. كما قد تحدث عملية التحويل في أي مرحلة من سلسلة عملية النقل - من لحظة تحميل الشحنة إلى السفن أو الطائرات في نقاط المغادرة إلى سنوات تالية لتسلم الأسلحة من قبل المستعمل النهائي المقصود (ما بعد التسليم).

تتباين قدرة الحكومات في الكشف بشكل فعال عن عمليات التحويل وإيقافها من حالة إلى أخرى، ويكشف مسح يتصل بحالات تحويل موثقة على أن عوامل الخطر ترتبط بالمسائل الأربع التالية:

- مستوى المشاركة الحكومية
- المرحلة التي تقع فيها عملية التحويل في سلسلة نقل الأسلحة
- نوع نقل الأسلحة
- صرامة الضوابط الحكومية.



إن إشتراك مسؤولين حكوميين على مستوى رفيع أو في مواقع إستراتيجية في مخطط التحويل ليزيد من احتمالية نجاحه، وذلك بواسطة توفير وثائق أصلية، الامتلاك المؤقت لشحنات محولة وترتيب الحصول على موجودات لوجيستية رئيسية مثل طائرة نقل. إن اشتراكهم يضيء غطاءً شرعياً ليس من السهل اختراقه. وبالعكس من ذلك، فإن الخطط التي لا يشترك فيها مسؤولون حكوميون يسهل في غالب الأحيان كشفها وإجهاؤها، وخير مثال على ذلك حادثة أوترلو - وقعت في سنة ٢٠٠١ إذ قام تجار الأسلحة بتحويل أكثر من ٣٠٠٠ قطعة من البنادق الهجومية والذخائر النيكاراغوية إلى القوات شبه العسكرية الكولومبية بزعم كاذب بأنهم يمثلون قوات البوليس البنمية الوطنية، وفشلت الحكومة النيكاراغوية في اتخاذ أبسط الخطوات للتأكد من مشروعية النقل. ومثلما أوضحت منظمة الدول الأمريكية ققائلة إنه "كان بوسع اتصال تلفوني واحد منع عملية تحويل وجهة الأسلحة بالكامل".

تاجر السلاح الدولي فيكتور بوات وهو جالس في محكمة بانكوك الجنائية بانتظار نقله إلى أحد السجون بعدما اعتقل في مارس/أذار ٢٠٠٨.
© سوكري سكيلانك/رويترز



كما إن المرحلة التي تقع فيها عملية التحويل في سلسلة النقل عامل مهم آخر. ونظراً للصعوبات النظامية في عملية رصد الأسلحة الصغيرة المصدرة بعد وصولها إلى صاحبها الشرعي، فإن عملية التحويل في ما بعد التسليم تتسم في غالب الأحيان بصعوبة أكبر يتعذر على المصدر كشفها وإيقافها من الخطط التي يتم فيها تحويل شحنات الأسلحة وهي حالة عبور (ترانسيت).

كما أن نوع نقل السلاح يساعد في تحديد درجة ضعف تعرضه للتحويل، فنقل الأسلحة عبر برنامج تصدير بين حكومة وأخرى مؤسس ومحكم يصعب في الغالب تحويله، ويحدث آلاف الأنواع من هذا التحويل كل سنة من دون حوادث تذكر. أما النقل عبر برامج سرية أو مخصصة، التي تفتقر في الغالب إلى الضمانات الإجرائية والرقابة، فهو أقل أمناً. وغالباً ما تكون عمليات نقل الأسلحة السرية إلى المتمردين والمجموعات المسلحة الأخرى هي الأكثر عرضة للتحويل، إذ تفتقر الكثير من المجموعات المسلحة إلى الامكانيات والموارد والإرادة لإرساء ضمانات من النوع الذي تقوم الكثير من الحكومات بتوظيفه روتينياً.

وعامل الخطر الأخير هو صرامة (أو ضعف) ضوابط النقل في الدول المصدرة والمستوردة ودول العبور. ففي معظم الحالات التي جرى مسحها في الفصل، فإن من شأن الدمج الصحيح لضوابط النقل أن يوقف مخطط التحويل بشكل كامل أو كشفه في الأقل بعدما حدث، سامحاً للمصدر لتفادي شحن أسلحة إضافية إلى (أو عبر) الأطراف المخالفة.

تقتضي عملية منع التحويل ضوابط صارمة على كل مراحل سلسلة النقل وطوال دورة حياة السلاح. ويمكن تقسيم هذه الضوابط إلى ثلاث فئات بشكل عام تتطابق كل منها بشكل تقريبي مع كل مرحلة من سلسلة النقل تغطيتها: قبل الشحن؛ العبور ونقطة التسليم؛ ضوابط ما بعد التسليم. إن كلفة تنفيذ ضوابط النقل وصعوبتها تختلفان اختلافاً كبيراً، فبعضها لا يتطلب الكثير من الموارد أو التغييرات التنظيمية بغية التنفيذ، بينما البعض الآخر يستدعي عدداً مهماً من الموظفين وميزانيات سفر وموارد أخرى. هذا الفصل يقدم تقييماً أولياً لهذه التكاليف مستخدماً نظام الولايات المتحدة كمثال.

تلعب المعلومات التفصيلية الخاصة بعمليات نقل الأسلحة المرخصة دوراً ضرورياً في تعزيز شفافية تجارة الأسلحة، وهو مجال يسعه أن يواصل الاستفادة من إحداهن تحسينات. يحتوي هذا الفصل على بارومتر شفافية تجارة الأسلحة الصغيرة لسنة ٢٠٠٨؛ المصدرون الرئيسيون الأكثر شفافية: الولايات المتحدة، إيطاليا، سويسرا، فرنسا، الجمهورية السلوفاكية والمملكة المتحدة. وأقل الدول شفافية هي إيران وكوريا الشمالية إذ سجلتا صفراً.

الدول التي تأتي في قمة مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (بقيمة تصدير سنوية لا تقل عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي): الولايات المتحدة، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، النمسا، البرازيل، روسيا الفيدرالية، والصين. أما الدول التي تأتي في قمة الدول المستوردة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ((بقيمة استيراد سنوية لا تقل عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي) فهي: الولايات المتحدة، السعودية العربية، كندا، فرنسا، وألمانيا.

وعلى الرغم من أهمية ضوابط النقل في منع وقوع عمليات التحول، فقد أوضحت دراسات أخيرة على أن تنفيذ حتى أبسط العناصر في نظام سيطرة فعال (مثلاً توثيق شهادات المستعمل النهائي، إخطار بإعادة النقل، تقييمات الخطر ما قبل إصدار الترخيص) هو جزئي النتائج في أفضل الأحوال. وما لم تعتمد ضوابط نقل شديدة ستتواصل عملية تحويل الأسلحة الصغيرة وستنتقل إلى أيدي الإرهابيين والمجرمين والدول الخاضعة للحصار.



ملاحظات على بارومتر شفافية تجارة الأسلحة الصغيرة

* المصدرون الرئيسيون هم الدول التي تصدر ما لا تقل قيمته عن ١٠ ملايين دولار أمريكي من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والأجزاء المقترنة بها سنوياً. طبقاً لبيانات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية الصادرة عن الأمم المتحدة. يشمل بارومتر سنة ٢٠٠٨ كل الدول التي حلت ضمن المصدرين الرئيسيين في الأقل مرة في التقارير التي غطت الفترة الواقعة بين ٢٠٠١ - ٢٠٠٥. للاطلاع على المصدرين الرئيسيين لسنة ٢٠٠٥ انظر ملحق رقم ٤، لهذا الفصل على: www.smallarmssurvey.org/files/sas/publications/yearb2008 ، وللإطلاع على المصدرين الرئيسيين لسنة ٢٠٠٤ انظر ملحق ٣ جدول رقم ٣، ا. لمسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٧، الفصل ٣) على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/files/sas/publications/yearb2007 وللسنة ٢٠٠٣ أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٦، ص ٦٨ - ٧٣)، وللسنة ٢٠٠٢ انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٥، ص ١٠٢ - ١٠٥)، وللسنة ٢٠٠١ انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٤، ص ١٠٣ - ١٠٦).

** الحرف X يدل على أن التقرير صادر

نظام التسجيل

إن نظام التسجيل لبارومتر سنة ٢٠٠٨ لم يتغير عن ذلك لسنة ٢٠٠٧، ولهذا فيمكن مقارنتهما. ويستخدم نظام التسجيل التالي لإعطاء عتبات دقيقة وقابلة للقياس ومنسجمة لكل قسم في البارومتر. وعملنا في هذه السنة على تفصيل عتبات التسجيل أكثر كما هو واضح أدناه وفي كل الأقسام:

(١) دقة التوقيت (١،٥ المجموع الكلي؛ يتم التسجيل اعتماداً على بيانات تقارير تصدير الأسلحة الوطنية فقط)؛ تقرير صدر خلال الـ ٢٤ شهراً الأخيرة (حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٧)؛ (٠،٥ نقطة)؛ المعلومات متوفرة في وقت مناسب (وإلا: ١ نقطة إن كان ذلك خلال ٦ أشهر من نهاية السنة المعنية أو ٠،٥ إن كان خلال سنة).

(٢) المنفذ (نقطتان بالمجموع)؛ المعلومات: متوفرة على الإنترنت في قاعدة البيانات أو تقارير التصدير الوطنية (نقطة ١)؛ متوفرة في إحدى لغات الأمم المتحدة (٠،٥ نقطة)؛ بالمجان (٠،٥ نقطة).

(٣) الوضوح (٥ نقاط بالمجموع)؛ الإبلاغ يتضمن مصدر المعلومات (١ نقطة)؛ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مميزة عن أنواع أخرى من الأسلحة (١ نقطة)؛ ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مميزة عن أنواع أخرى من الذخائر (١ نقطة)؛ وصف تفصيلي للأسلحة متضمن (١ نقطة)؛ الإبلاغ يتضمن معلومات عن طبيعة المستعمل النهائي (العسكري، الشرطة، قوات أمنية أخرى، مدنيون، الباعة المدنيون) (١ نقطة).

(٤) الشمولية (٦،٥ بالمجموع)؛ الإبلاغ يشمل: معاملات مصدرها الحكومة ومعاملات مصدرها القطاع الصناعي (١ نقطة) الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الخاصة بالمدنيين والعسكري (١،٥)؛ معلومات عن إعادة التصدير (١ نقطة)؛ معلومات عن أجزاء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (١ نقطة)؛ مختصرات عن نظم وقوانين التصدير والالتزامات الدولية (١ نقطة).

نقاط تسجيل قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة في ما يتصل بأقسام الشمولية تتم كالتالي:

مدني/عسكري (ستة أقسام فرعية)

أحد الأقسام الفرعية (٩٣،١) أسلحة عسكرية) خليط إذ يحتوي على الأسلحة الصغيرة وأسلحة تقليدية أكبر حجماً. وجرى استبدال ذلك بأربعة أقسام جديدة في التنقيح الجديد لقاعدة البيانات للنظام الموحد للامم المتحدة (أتش اس ٢٠٠٢)، ميسراً التمايزات بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبين الأسلحة الأخرى. وما فتئت بعض الدول تستخدم النظام الموحد لسنة ١٩٩٦؛ ولهذا فإن الحسابات التي يقوم عليها هذا الجدول تتضمن بيانات من النظام الموحد لسنة ٢٠٠٢ والنظام الموحد لسنة ١٩٩٦ والنظام الموحد لسنة ١٩٩٢ لكشف كافة عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي جرى بها إبلاغ قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة.

بيانات النظام الموحد لسنة ١٩٩٦ (أسلحة عسكرية، قسم خليط ٩٣،١)؛ سجل ٢٥،

أسلحة رياضية مدنية وصيد؛ سجل ٥،

أسلحة عسكرية؛ سجل ٥،

أسلحة مدنية وعسكرية ومسدس وطبنجة (قسم خليط عسكري ومدني)؛ سجل ٧٥،

خليط من الأقسام العسكرية والمدنية؛ سجل ١

خمس أقسام أو أكثر؛ سجل ١٥

ذخائر (قسمان فرعيان)

خراطيش بارودة أو ذخائر الأسلحة الصغيرة: سجل ٥٠،
القسمان معاً: سجل ١

الأجزاء (ثلاثة أقسام فرعية)

أحد الأقسام: سجل ٥٠،
قسمان من ثلاثة، أو كل الأقسام: سجل ١

(٥) معلومات عن التسليم (٤ نقاط بالمجموع): بيانات مصنفة حسب نوع الأسلحة (قيمة الأسلحة المشحونة [١ نقطة]، كمية الأسلحة المشحونة [١ نقطة])؛ وبالبلد ونوع السلاح (قيمة الأسلحة المشحونة [١ نقطة]، كمية الأسلحة المشحونة [١ نقطة])، إبلاغ دول خارج الناتو (٥٠، نقطة). التصدير لبلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) فقط (٢٥، نقطة).

تسجيل النقاط قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة فيما يتصل بأقسام التسليم هي كالتالي:
التسليم (أربعة أقسام فرعية)
أسلحة رياضة وصيد: سجل ٥٠،
أسلحة عسكرية: سجل ٥٠،
بيانات جزئية عن مزيج من الأسلحة المدنية والعسكرية: سجل ٧٥،
جميع الأقسام: سجل ١.

(٦) معلومات عن التراخيص الممنوحة (٤ نقاط بالمجموع): بيانات مصنفة حسب نوع الأسلحة (قيمة الأسلحة المرخصة [١ نقطة]، كمية الأسلحة المرخصة [١ نقطة])؛ وبالبلد ونوع السلاح (قيمة الأسلحة المرخصة [١ نقطة]، كمية الأسلحة المرخصة [١ نقطة])، إبلاغ دول من خارج الناتو فقط (٥٠، نقطة). التصدير لبلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) فقط (٢٥، نقطة).

(٧) معلومات عن التراخيص المرفوضة (نقطتان بالمجموع): بيانات مصنفة حسب نوع الأسلحة (قيمة الأسلحة المرفوضة [٥٠، نقطة]، كمية الأسلحة المرفوضة [٥٠، نقطة])؛ وبالبلد ونوع السلاح (قيمة الأسلحة المرفوضة [٥٠، نقطة]، كمية الأسلحة المرفوضة [٥٠، نقطة]).

ملاحظات توضيحية

ملاحظة أ: البارومتر قائم على آخر تصديرات السلاح لكل بلد متوفرة للعموم اعتباراً من ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ و/أو على بيانات سنة ٢٠٠٥ الجمركية كما هي واردة في قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة.

ملاحظة ب: بموجب فقرات (ث) و(ج) و(ح) لا تعطى نقاط لعدد الشحنات الكلية أو عدد التراخيص الممنوحة أو المرفوضة، وبهذا فإن الأرقام لا تعطي كثيراً من المعلومات عن حجم التجارة. فالبيانات مصنفة حسب نوع الأسلحة إن كانت حصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من مجموع تجارة البلد المعني قسمت (س) في المائة من القيمة الكلية لتصدير الأسلحة تتألف من الأسلحة والخفيفة؛ س عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي جرى تصديرها بالكامل). وتصنف البيانات بحسب البلد ونوع السلاح إن توفرت معلومات عن أنواع الأسلحة التي نقلت إلى دول متلقية (س عدد أو س دولار أمريكي ما قيمته من الأسلحة الصغيرة جرى تسليمها إلى البلد ص).

ملاحظة ت: بموجب فقرات (ث) و(ج) و(ح) فإن "نوع الأسلحة" يعني أصنافاً أوسع من الأسلحة (مثلاً "أسلحة صغيرة" مقابل "مركبات مدرعة" أو "صاروخ جو / جو") وليس أوصافاً خاصة بالأسلحة ("بنادق هجومية" مقابل "بنادق صيد").

ملاحظة ث: حقيقة استمداد البارومتر معلوماته من مصدرين - قاعدة البيانات الجمركية (مثلاً معلن عنها في قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة) وتقارير تصدير الأسلحة - تأتي في صالح الدول التي تنشر قاعدة البيانات في هذين الشكلين لأن ما قد لا يُضمّن في أحد الشكلين يُضمّن في الآخر. والنقاط المحققة من أي من المصدرين يجري إضافتها. بيد أن النقاط، كما هو واضح لا تحسب مرتين (مثلاً إذا قدم بلد قاعدة البيانات الجمركية وتقارير التصدير في إحدى لغات الأمم المتحدة فإنه يحصل على نقطة تحت قسم "المنفذ" لا أكثر).

ملاحظة ج: لا يضمن البارومتر تقارير البلد إلى آليات وطنية وإقليمية ودولية، لكن ينبغي ملاحظة أن البلدان التالية تصدر تقارير وطنية عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة شهرياً أو دورياً: هولندا (شهرياً)، السويد (شهرياً)، والمملكة المتحدة (دورياً).

ملاحظة ح: في بعض الحالات لا تقوم دول معينة بتصدير كل أنواع فئات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولهذا فهي تبلغ عن تلك الفئات ذات الصلة فقط. وفي بعض الحالات تصدر دول أنواعاً من فئات معينة أكثر مما يبلغ عنه حقيقة. لا يميز البارومتر بين هاتين الحالتين.

ملاحظات خاصة بالبلدان

١. تنقسم تقارير الولايات المتحدة إلى وثائق عدة، وهذا يسبب تعقيدات في التسجيل بشكل منسجم، ولأغراض تتصل بالبارومتر ستجري الإشارة إلى تقرير الولايات المتحدة السنوي بتقرير وزارة الخارجية بموجب قسم ٦٥٥.

٢. نشرت سويسرا وثائق إضافية عن الإلتزامات والنظم الحالية في شهر يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٨، ولم يجر تضمينها في البارومتر الحالي لأن المعلومات المعطاة لا تشكل جزءاً من تقريرها السنوي الوطني لسنة ٢٠٠٧ الخاص بصدارات سنة ٢٠٠٦، لكنها متوفرة في مكان آخر من موقعها الإلكتروني.

٣. لم تنشر ألمانيا معلومات تفصيلية عن كمية وقيمة صادرات الأسلحة الصغيرة إلى حلف الناتو والدول التي تحظى بذات معاملة الناتو؛ بل أنها تقدم هذه المعلومات عن الصادرات إلى "بلدان ثالثة"، ولهذا فقد تلقت ألمانيا نقاطاً جزئية في فئة التراخيص الممنوحة.

٤. قدمت جمهورية التشيك وصربيا قاعدتي بيانات بصيغة مجملية، إذ لم يجر منح النقاط المتصلة بالوضوح وعمليات التسليم للفئات التي تتطلب فيها العتبات تفاصيل معينة لتسجيل نقاط.

٥. تنشر إسبانيا بشكل علني تقرير صادراتها للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لدول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتباره ملحقاً بتقريرها الخاص بصادرات الأسلحة. يحتوي التقرير على معلومات التراخيص الممنوحة (الحجوم حسب البلد ونوع الأسلحة) وعلى عمليات التسليم الحقيقية (الحجوم حسب البلد ونوع الأسلحة أيضاً). لا يغطي التقرير إلا دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لذا فهو يحمل في طياته عدداً قليلاً من المبيعات. ولهذا تُمنح إسبانيا بعضاً من النقاط في ما يتصل بالتراخيص وعمليات التسليم. تنشر دول أخرى علناً تقاريرها الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكن بشكل منفصل عن تقاريرها الخاصة بصادرات الأسلحة، ولهذا فإن هذه التقارير لا تؤخذ في الحسبان في البارومتر.

٦. نشرت أستراليا وكندا والبرتغال ورومانيا وجنوب أفريقيا تقارير تصدير الأسلحة الوطنية في سنة ٢٠٠٧ التي تغطي سنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ (كندا)؛ و٢٠٠٥ (البرتغال ورومانيا)؛ و٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ (أستراليا وجنوب أفريقيا).

٧. لا يحتوي تقرير تصدير الأسلحة النمساوي الوطني أي معلومات عن صادراتها للأسلحة الصغيرة (النمسا، ٢٠٠٧).

٨. لم تنشر بلجيكا أي تقرير وطني بصادرات الأسلحة منذ سنة ٢٠٠٢ لأن السيطرة على التصدير باتت اقليمية. إقليم بروكسيل العاصمة وإقليم فلاندرز وإقليم والوني في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣. لكل من هذه الاقاليم تقريرها. ولهذا فإن تسجيل النقاط بالنسبة لبلجيكا يقوم على قاعدة البيانات الجمركية فقط.

جدول رقم ٤.٣ بارومتر شفافية تجارة الأسلحة الصغيرة، مغطياً المصدرين الرئيسيين فقط*

الترخيص المرفوضة (٢ حداً أقصى)	التراخيص الممنوحة (٤ حداً أقصى)	التسليم (٤ حداً أقصى)	الشمولية (٦,٥ حداً أقصى)	الوضع (٥ حداً أقصى)	المنفذ (٢ حداً أقصى)	دقة التوقيت (٥,٥ حداً أقصى)	قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة**	تقرير التصدير** (السنة المغطاة)	المجموع (٢٥ حداً أقصى)	الولايات المتحدة
٠	٤	٤	٥,٥	٤	٢	١,٥	X	(٦) X	٢١	
٠	٢	٣,٥	٦,٥	٥	١,٥	١,٥	X	(٦) X	٢٠	إيطاليا
٠	٤	٤	٤,٥	٣,٥	٢	١,٥	X	(٦) X	١٩,٥	سويسرا
٠	٢	٤	٥,٥	٤	٢	١	X	(٦) X	١٨,٥	فرنسا
٠	٤	٤	٥,٥	٢,٥	١,٥	١	X	(٦) X	١٨,٥	سلوفاكيا
٠	٢	٤	٥,٥	٤	٢	١	X	(٦) X	١٨,٥	المملكة المتحدة
٠	٢	٣,٥	٥	٣,٥	٢	١,٥	X	(٦) X	١٧,٥	فنلندا
٢	٢	٣,٥	٣,٥	٢,٥	٢	١,٥	X	(٦) X	١٧	بوسنة والهرسك
٠	٢	٣	٥,٥	٤	١,٥	١	X	(٦) X	١٧	ألمانيا
٠	٠	٤	٦,٥	٣,٥	١,٥	١,٥	X	(٦) X	١٧	النرويج
٠	٠	٣,٥	٥,٥	٤	٢	١	X	(٥-٦) X	١٦	صربيا
٠	٠	٣	٥,٥	٤	٢	١,٥	X	(٦) X	١٦	السويد
٠	١	٣,٥	٥	٢,٥	٢	١	X	(٦) X	١٥	هولندا
٠	٠,٥	٣	٥,٥	٣	٢	١	X	(٦) X	١٥	إسبانيا
٠	٠	٤	٥,٥	٢,٥	٢	٠,٥	X	(٤-٢) X	١٤,٥	أستراليا
٠	٠	٤	٥,٥	٢,٥	٢	٠,٥	X	(٥-٣) X	١٤,٥	كندا
٠	٠	٢,٥	٥,٥	٣,٢٥	٢	١	X	(٦) X	١٤,٢٥	جمهورية التشيك
٠	٠	٣	٤,٥	٢,٥	١,٥	١	X	(٦) X	١٢,٥	التمسا
٠	٠	٤	٤,٥	٢,٥	١	٠	X	-	١٢	كرواتيا
٠	٠	٣	٣,٧٥	٢,٥	١,٥	٠,٥	X	(٥) X	١١,٢٥	البرتغال

